افتتح مخفر شرطة الشويخ الصناعية وتفقد مبنى كلية الشرطة

العمر: تطوير مرافق الداخلية من أساسيات العمل الأمني

■ نسعى إلى تحقيق الاستقلالية في المنشآت.. وطموحات «الخدمات المساندة» بدأت تتحقق

■ الدوسري: التنسيق والمتابعة حققا الكثير من الإنجازات الملموسة على أرض الواقع

الفريق غازي العمر مفتتحا مخفر شرطة الشويخ

.. ويطلع على مخططة المخفر وأقسامه

برعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر افتتح صباح اليوم الخميس الموافق 2013/3/28 مخفر شرطة الشويخ الصناعية الواقع على الدائري الرابع مقابل شركة مصطفى كرم.

وكان في استقبال الفريق العمر فور وصوله وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء محمود الدوسري ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات المساندة اللواء عيد أبو صليب ومدير عام مديرية أمن محافظة العاصمة اللواء طارق حمادة وقيادات قطاعي الأمن العام والخدمات المساندة وقادة المناطق، ومدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة العقيد عادل أحمد الحشاش.

وعقب مراسم الافتتاح تفقد الفريق العمر مرافق المخفر مستمعا إلى شرح تفصيلي عن محتوياته وخدماته حيث تم بناءه على أحدث النظم الأمنية العالمية وتم تزويده بكافة وسائل الاتصال والربط الآلي مع وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأمن العام ومدير عام مديرية أمن محافظة العاصمة لسرعة تبادل المعلومات واتخاذ القرار المناسب حيال عمل المخفر وواجباته الأمنية والوقائية والإنسانية في المقام الأول.

وأكد الفريق العمر أن تطوير وتحديث مرافق وزارة الداخلية من أساسيات العمل الأمني لأن ذلك يلبي احتياجات رجل الأمن للتعامل مع أي احداثيات مهما كان نوعها.

وشدد على أن وزارة الداخلية ومن خلال التنسيق والتعاون ما بين كافة قطاعاتها وقطاع الخدمات المساندة لابد أن تحقق الاستقلالية التامة في مرافقها وعدم الاعتماد على المباني المستأجرة، مشيرا بذلك إلى أن مرافق وزارة الداخلية ليست كغيرها من المباني ويجب أن يراعى فيها نوعية العمل المطلوب كأجهزة أمنية. وتهيئة المبنى لتقديم الخدمات للجمهور.

وأوضح الفريق العمر أن طموحات قطاع الخدمات المساندة والتي تم استعراضها من قبل بدأت تتحقق من خلال المشاريع التي تم الانتهاء منها أو التي هي في طور الإنشاء، معربا عن شكره وتقديره للقائمين على هذا القطاع لما يبذلونه من جهد متواصل وعمل مستمر لإنجاز كافة المشاريع في الوقت المحدد أو قبل ذلك الوقت.

وشدد الفريق العمر على أن معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح يتابع اعمال قطاع الخدمات المساندة عن كثب وتعليماته واضحة وصريحة لتذليل كافة الصعاب التي تواجه عمل هذا القطاع حتى تكون منشآت وزارة الداخلية كاملة متكاملة في الشكل والمضمون ويستطيع رجل الأمن اداء دوره المطلوب منه بتميز.

ومن جانبه أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء محمود الدوسري إن مرافق القطاع من مخافر ونقاط أمنية ومديريات أمن جاري تطويرها وتحديثها حسب برنامج زمني بالتنسيق مع قطاع الخدمات المساندة، مشيرا إلى أن التنسيق والمتابعة فيما بين القطاعين حقق الكثر من الانجازات على كافة المستويات في المرافق التي شهدت عمليات التطوير والتحديث.

وصرح وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الخدمات المساندة اللواء عيد أبو صليب بأن مرافق وزارة الداخلية ستشهد طفرة من الناحية الهندسية

والجمالية بحيث يكون من السهولة على المواطن والمقيم معرفة تبعية المبنى لأي قطاعات وزارة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للجمهور أي كان نوعها حيث تم تصميم العديد من المشاريع مع الاستعانة بخبرات عالمية، في هذا المجال، مشيرا إلى ما يحظى به قطاع الخدمات المساندة من رعاية واهتمام معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح ووكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر في سبيل القيام بالدور المناط به هذا القطاع الحيوي في أجهزة وزارة الداخلية.

وقد حضر مراسم الافتتاح مدير عام الإدارة العامة للإنشاءات والصيانة عبدالحكيم الفلاح ومدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالإنابة العميد محمود الطباخ ومساعد مدير عام مديرية أمن محافظة العاصمة العميد حسين الشيرازي وقيادات وزارة الداخلية المعنيين بهذا الشان.

وعقب ذلك توجه الفريق العمر يرافقه وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات المساندة اللواء عيد أبو صليب، إلى مبنى كلية الشرطة الجديد ومن المنتظر استلامه في القريب العاجل بجوار الإدارة العامة للمرور حيث تفقد الانجازات والأعمال التي تم تنفيذها، وكان في استقباله من وزارة الداخلية مهندس المشروع ناصر المطيري ومن وزارة الأشغال المشرف على المشروع المهندس سعيد أمير. واستمع الفريق العمر إلى شرح موجز عن المشروع ومكوناته وموعد التسليم مؤكدا على ضرورة التنفيذ حسب المواصفات الفنية العالية والتي تم وضعها من قبل وزارة الداخلية، مبديا بعض الملاحظات والتي تمت مناقشتها بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الخدمات المساندة اللواء عيد أبوصليب. وقد تم تدوين هذه الملاحظات لمتابعتها والعمل على تنفيذها.

وكيل الوزارة في لقطة جماعية مع القيادات خلال الافتتاح

العمر في جولته بالمخفر

■ أبو صليب: مرافق الوزارة شهدت طفرة هندسية وجمالية

نفذته وحدة الإطفاء بالتنسيق مع الشرطة العسكرية والطوارئ الطبية

بيان عملي في الحرس الوطني لمكافحة حريق وإخلاء مبنى وإنقاذ المحاصرين

جانب من البيان

متابعة من القيادات

تفذت قيادة الإسناد في الحرس الوطني صباح أمس بيانا عمليا بعنوان «الإخلاء والمكافحة والإنقاذ»، بحضور قائد الاسناد العميد الركن فالح شجاع فالح، ونائب المدير العام في الإدارة العامة للاطفاء العميد خالد المكراد، وآمر قسم الإطفاء في الجيش الكويتي الرائد ناصر عباس فايد، ورئيس فريق الطوارئ والاطفاء في مؤسسة البترول الكويتية محمد سيد الهاجري.

بدأ البيان بانفجار في احد المباني ونشوب حريق وانبعاث دخان ومحاصرة مجموعة من العسكريين داخله، فتم ابلاغ وحدة الاطفاء والانقاذ في فرع الطوارئ الفنية للتعامل معه، وفور ذلك هرع رجال الاطفاء بالتنسيق مع الشرطة العسكرية وفرع الطوارئ الطبية الى مكان البلاغ في وقت قياسي وتمت مكافحة الحرق واخلاء المبنى من المتواجدين فيه واسعاف المصابين.

وعقب البيان رحب العميد الركن فالح شجاع بالحضور من الادارة العامة للاطفاء والجيش ومؤسسة البترول، مبينا اهمية التعاون وتبادل الخبرات بين مؤسسات الدولة لتوفير الحماية اللازمة للارواح والممتلكات من حوادث الحريق والكوارث، اذ هناك بروتوكول تعاون بين الحرس الوطني والادارة العامة للاطفاء لإسناد الادارة في عمليات المكافحة وإقامة التدريبات والدورات المشتركة.

وأشاد بما أظهره المشاركون في التمرين من قدرة على سرعة الوصول الى موقع الحادث والتعامل معه بحرفية عالية وثمن التعاون الذي أبدته الفرق المختلفة بغية انقاذ الأرواح والممتلكات في اقل وقت ممكن.

وعلى هامش البيان العملي أقيم معرض صور وآليات الاطفاء تخلله شرح تفصيلي على ما تحويه كل آلية من أحدث التقنيات في اخماد الحرائق والتي تسير جنبا الى جنب مع التطور الذي تشهده المنشآت الصناعية والمباني الإدارية.

النقاذ المصابين

تفقد المعدات

بلغت 1108 جرائم في 2012 بانخفاض بلغ 1419 مقارنة بـ2007

«الإعلام الأمني»: انخفاض ملحوظ في جرائم الأحداث عن السنوات الماضية

في إطار سعيها المكثف للحد من جرائم الأحداث على الرغم من الشواهد التي تعطي مؤشرا عن تنامي في ظل الحوادث المتفرقة التي وقعت مؤخرا إلا أن ذلك لا يعد مقياسا طبقا لما أشارت إليه الاحصائية الصادرة عن الإدارة العامة للمباحث الجنائية والتي تبين النتائج النهائية لجرائم الأحداث لعام 2012 والتي بلغت 1108 جريمة بانخفاض بلغ 1419 جريمة بالمقارن بالعام 2007 والتي وصلت إلى 2537 مما يشير إلى الانخفاض المتواصل في معدلات جرائم الأحداث.

في سياق متصل، قالت الوزارة إنها تولي أهمية خاصة في تكثيف برامج توعية وإرشاد الشباب وصغار السن والنشء الجديد من مغبة الوقوع في الجرائم نتيجة غياب دور الأسرة والمجتمع والانفتاح على العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة عبر شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي تشكل بدورها موجات متتالية ومتسارعة من الظواهر والسلوكيات الدخيلة على المجتمع الكويتي والتي تتطلب من جميع هيئات ومؤسسات الدولة المعنية تكثيف خططها وبرامجها وأنشطتها لحماية الشباب من مخاطر الانسياق وراء تلك السلوكيات المنحرفة بالتنشئة والتربية والمراقبة وتحمل مسؤولياتها خاصة وأن رفقاء السوء يلعبون دورا مؤثرا وساحبا للانحراف وبالتالي خلق جيل يتسم بالعنف والسلبية وممارسة أفعال مخالفة للقانون نتيجة الفراغ وعدم وجود الأنشطة التي تمتص نشاط وحيوية الشباب فيما يعود عليهم بالنفع ويحميهم الانزلاق لمهاوي الجريمة والانحراف والضياع.

■ نولي أهمية خاصة لبرامج إرشاد الشباب وصغار السن من مغبة الوقوع في المشكلات

■ المطبوعات التوعوية ركزت على نشر ثقافة الحوار والتسامح ونبذ مظاهر العنف والسلوك العدواني

يذكر أن إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي وإدارة الإعلام الأمني بالتعاون مع إدارة حماية الأحداث التابعة للإدارة العامة للمباحث الجنائية قد كثفت من الحملات الأمنية التوعوية، حيث شنت حملات «كلنا شركاء في أمن الوطن»، «بالحوار والتسامح نرتقي»، «مدرستي بلا عنف». وخلال العام الدراسي الحالي تم اطلاق حملة توعية لمكافحة العنف المدرسي بين طلاب المراحل المتوسطة والثانوية تحت شعار «خطورة مواقع التواصل الإجتماعي».

وأضافت لقد تم التركيز من خلال هذه الحملات التوعوية والإرشادية على شريحة الشباب والمراهقين من طلاب المدارس، كما تمت المشاركة في العديد من الندوات التي تنظمها مراكز تنمية المجتمع لتوعية الأسر بأهمية تنشئه الأبناء التنشئة الصحيحة وغرس القيم النبيلة في نفوسهم وحمايتهم من الانحراف، كذلك التنسيق مع المؤسسات التربوية والاجتماعية وإدارة رعاية الأحداث وهيئة رعاية الأحداث بالإضافة إلى المناطق التعليمية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات واللجنة الوطنية للوقاية من المخدرات والنادي العلمي الكويتي والجمعيات واللجان الوطنية وجمعيات النفع العام والوعظ والإرشاد بوزارة الأوقاف والهيئة العامة للشباب والرياضة، وإنتاج برامج توعوية عبر كافة وسائل الإعلام والصحف وإصدار مطبوعات وعقد لقاءات إذاعية وتلفزيونية والإرشادات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما تم توزيع المطبوعات والملصقات التوعوية في المدارس والأماكن العامة. وأفادت أن المطبوعات التوعوية ركزت على نشر ثقافة الحوار والتسامح والتعايش ونبذ كافة مظاهر العنف والسلوك العدواني وتوعية الطلاب بأسباب وعوامل الانحراف وطرق الوقاية منه وتوعية الأسر بالأساليب الصحيحة للتنشئة والتربية والمراقبة وتحمل المسئولية وذلك للوقاية من الانحراف.

وعلى صعيد الأحداث المعرضين للانحراف قامت وزارة الداخلية بتقديم كافة أوجه الدعم والمساندة لهم ولأسرهم وتوجيههم من خلال التعاون والتنسيق مع دور الرعاية الاجتماعية لوزارة الشئون ووزارة التربية، وذلك لتعديل سلوكهم فمن هم أقل من سن الثالثة عشر، يوجهون إلى «بيوت الأطفال الكويتيين التابع لوزارة التربية» ومن هم أكبر من سن الثالثة عشر وأقل من ثمانية عشر عاما يوجهون الى إدارة رعاية الأحداث. وقد تبنت إدارة حماية الأحداث استراتيجية لاقت القبول والاشادة من جمعية حقوق الطفل ومركز الأمومة والطفولة لحماية الأطفال مما قد يتعرضون له من إساءة جسدية وجنسية والتعاون مع إدارة الجرائم الإلكترونية للحيلولة دون استغلال الأطفال من مواقع التواصل الاجتماعي أو الهواتف النقالة والتوسع في تتبع ومراقبة كل من يحاول استخدامهم لأغراض غير قانونية.